مقاصد النحاة ومحاولات تيسير النحو العربي للمتعلمين قديما وحديثا

د. محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

المقدمـــة:

إِنَّ الحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، فَمَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢).

﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: ١).

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١)﴾ (الأحزاب: ٧٠ – ٧١).

أما بعد،،،

لست أشك –ولا يشك منصف– في أن النحاة –رحمهم الله– كانوا عباقرة، وذوي عزيمة لا تفتر وجهد لا ينقطع، وذكاء منقطع النظير؛ فقد بحثوا وحققوا المسائل ونقبوا عن عللها ومقاصدها، ولم يكن بحثهم هذا عن فراغ وقت أرادوا سده، أو مجرد رياضة ذهنية لإظهار ذكائهم الذي لا يحتاج –في ضوء ما ألفوه وخلفوه– إلى إظهار.

فقد كانت لمقاصد النحاة –رحمهم الله– دلائل كثيرة، وغايات نبيلة؛ ومن هذه الغايات غايات تعليمية منهجية رصينة، طبقوها في مؤلفاتهم، وعلموا بها من تبعهم من طلبة العلم من الشادين والمبتدئين، ومن تبعهم بإحسان من علماء النحو التابعين لهم.

وقد تنوعت المؤلفات النحوية في محاولة تيسير النحو في العصر الحديث ولم أرَ –في حدود اطلاعي– من حاول توظيف تلك المقاصد لذلك الغرض، وجل من ألف في هذا الموضوع حاول إما حذفًا أو ضمًّا لبعض الأبواب والمسائل، أو تغيير أمثلة وتقريبها للواقع المعاصر... أو غير ذلك مما أُفردت له الأبحاث والرسائل والمؤلفات. ولهذا يحاول هذا البحث –بحول الله وقوته– إلقاء بعض الضوء على محاولات تيسير النحو قديمًا لدى علمائنا الأجلاء من خلال توظيف مقاصد العرب في كلامهم، التي عبر عنها النحاة بأنها مقاصد النحو، بعد أن نسبوها كذلك –محقين منصفين– للعرب الفصحاء الخلَّص، الذين تصرفوا في لغتهم وفق مقاصد شريفة، جعلت اللغة العربية مستحقة لأن توصف –ضمن ما

وصفت به- بمجموع ما جاء في قوله تعـالى: ﴿إِنَّـا أَنْزَلْنَـاه قُرآنًـا عربِيًّـا لَعَلَّكُـمْ تَعْقِلُـونَ﴾ ٢)، وقولـه تعـالى: ﴿وَلَقَدْ يسَّرنَا الْقُرآن فَهل منْ مدَّكرٍ﴾ (القمر: ١٧)؛ فالتيسير للذكر لا يكون إلا بتيسير لغته كما لا يحتاج إلى بيان.

مشكلة البحث:

إذا ثبتت حكمة النحاة فيما ذهبوا إليه من خـلال البحث والتنقيب والكشف والاستنتاج لمقاصـدهم التي هي في أصلها مقاصد العرب في كلامهـم، وثبت كذلك توظيفهم لها بأساليب تربوية تعليمية منهجية رصينة في تيسير وتسهيل وتقريب النحو العربي للمتعلمين على اختلاف مستوياتهم فـي الطلب؛ فكيف يمكن للمشتغلين باللغـة العربيـة وتعليمها -في القرن الحادي والعشرين- توظيف تلك المقاصد النحوية العالية في تيسـير النحـو العربي -وما كان صعبًا في يوم مـن الأيـام- للمتعلمين؟

أهداف البحث:

يهدف البحث -فيما يهدف إليـه- إلـى تأكيـد إمكانية توظيف الموروث المعرفي للنحو العربي في تيسيره للمتعلمين كما فعل علماؤنا الأوائـل عليهم رحمة الله.

الدراسات السابقة:

لم أعثر في -حدود اطلاعي- على بحث حاول النظر في توظيف المقاصد النحوية في تيسـير النحو العربي للمتعلمين؛ غاية ما عثر عليه هـو مجموعة من الأبحاث يمكن تقسيمها إلى:

بحوث توظف معطيات علم اللغة الحديث في تقديم مقترحات لتيسير النحو العربي ومنها:

البنيـة اللغويـة والنحويـة وجدليـة التأويـل -مثَل من الأساليب النحوية -منهج وتطبيق في تيسير الإعراب: دكتور/ عاطف فضـل خليـل، جامعة الإسراء، الأردن.

بحوث تربوية في تيسير النحو العربي ومنها:

النحو العربي محاولات تيسيره وطرق تدريسه: دكتور محمد حبيب شلال المشـهداني، جامعـة بغـداد، كليـة الآداب، **مجلة كلية العلوم الإسلامية:** ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

تيسير النحو في ضوء علم تدريس اللغات: دكتور محمد صاري، جامعة عنابة، الجزائر.

بحوث في تاريخ تيسير النحو العربي إجمالًا ومنها:

محـاولات تيسـير النحـو العربـي – عـرض وتقويم: للدكتورة فوزية دندوق، أستاذ محاضـر (ب)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نشرت ضمن **مخبر اللسانيات واللغة العربية:** ديسـمبر ٢٠١٣م، ص٧٩-٨٨.

محـاولات التيسـير النحـوي: دراسـة تأريخيـة لعبد الله عويقل السلمي، **مجلة جامعة الملك عبد العزيـز: الآداب والعلـوم الإنسـانية:**

١٤٣٠هـ، م١٧، ع١، ص٣١٥-٣٩٦.

بحوث في تيسير النحو العربي في حيز جغرافي أو زمني معين ومنها:

جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي: أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، للطالب/ فادي صقر أحمد عصيدة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦م.

حركة تيسير النحو العربي في الجزائر: مذكرة لنيل درجة الماجستير للطالبة/ أكلي سورية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،

تمهيد: تعريف المقاصد بين الفقه والنحو

أولا: المقاصد لغة:

أصل **(ق – ص – د)** ومواقعها في كلام الاعتزام والتوجه، والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان أو جور، هذا أصله في الحقيقة، وإن كان يخص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل، وملخص كلام اللغويين أن مادة **(قصد)** في الاستعمال العربي تدل على معان مشتركة ومتعددة، إلا أن الغالب عند إطلاقها انصرافها إلى: العزم على الشيء والتوجه نحوه[١].

المقاصد في اصطلاح الفقهاء:

المفاهيم الشرعية يرجع في تعريفها –عادة– إلى ما كتبه المتقدمون من العلماء، غير أنه بالنظر إلى البحوث والدراسات الشرعية والأصولية المتقدمة يعز أن تجد تعريفًا محددًا أو دقيقًا للمقاصد يحظى بالقبول والاتفاق من قِبَل كافة العلماء أو أغلبهم، وإن كان من المسلَّم به أنه لم يكن غائبًا عن علمائنا المتقدمين العمل بالمقاصد واستحضارها في اجتهاداتهم وآرائهم.

وقد جمع الخادمي –من المحدثين– جُلَّ معاني مقاصد الشريعة عند المتقدمين في عبارات يمكن إيجازها في النقاط التالية[٢]:

- الحكمة المقصودة بالشريعة من الشارع.
- جلب المصلحة ودرء الفسدة.
- نفي الضرر ورفعه وقطعه.
- دفع المشقة ورفعها.
- رفع الحرج والضيق، وتقرير التيسير والتخفيف.
- الكليات الخمسة الشهيرة[٣].
- العلل الجزئية للأحكام الفقهية[٤].
- ما يتفرع عن العلة[٥].
- معقولية الشريعة وتعليلاتها وأسرارها.

---

(١) **لسان العرب:** لابن منظور: **(قصد)** ٣٥٣/٣. وانظر هذه المعاني في: **مقاييس اللغة:** لابن فارس: **(قصد)** ٩٥/٥- ٩٦.

(٢) انظر: **الاجتهاد المقاصدي:** للريسوني ٤٨/١-٥١.

(٣) وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، التي توالت كل الأمم والملل على تقديرها وتثبيتها.

(٤) سواء أكانت تلك العلة أوصافاً ظاهرة منضبطة، أم كانت حكما وأسرارا، أم كانت مصالح ومنافع كلية عامة.

(٥) كالموجب والسبب والمؤثر وغيره.

- معاني الشريعة[٦].
- الغرض والمراد والمغزى[٧].

أما بالنسبة للدراسات المعاصرة، فثمة تعريفات متعددة متقاربة نوعا ما، وبالجمع بينها نصل إلى أنَّ: "مقاصد الشريعة: هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد"[٨].

المقاصد في اصطلاح النحاة:

لم يغب مصطلح المقاصد عن النحاة، فقد ذكرها ابن مالك في **الا لفية:** بقوله:

وَأَسْتعِينُ اللهَ فِي أَلْفيَّهْ
مقَاصِدُ ا لنَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

قال الأشموني: "**(مقَاصِدُ النَّحْوِ)** أي: أغراضه وجل مهماته، **(بها)** أي: فيها، **(محويَّه)** أي: محوزة"[٩].

وزاد الشاطبي الأمر بياناً بأن قال: "المهمات ليست بمرادف للمقاصد؛ لأن المقاصد أعم من المهمات لانقسامها إلى المهم وغيره... وذلك أنه أراد هنا التعريف بأن نظمه احتوى على الضروري من علم النحو؛ لأن علم النحو يحتوي على نوعين من الكلام:

أحدهما: إحراز اللفظ عند التركيب التخاطبي للإفادة عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في كلامها وما وقع عليه كلامها؛ حتى لا يَرفع ما وضعه في لسانهم أن ينصب أو يخفض، ولا يَنصب ما وضعه في لسانهم على أن يرفع أو يخفض، ولا يؤتى بما حقه أن يكون عندها على شكل وهيئة على شكل آخر وهيئة أخرى[١٠]...

والنوع الثاني: التنبيه على أصول تلك وعلل تلك المقاييس والأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها[١١]، مأخوذاً ذلك كله من استقراء كلامها"[١٢].

المبحث الأول: أقسام المقاصد النحوية

يقول ابن جني في **باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني:** "فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو

---

(٦) فقد كان العلماء يطلقون أحيانا لفظ المعاني ليدلوا بها على ما انطوت عليه الشريعة والأحكام من مقاصد ومصالح.

(٧) راجع في هذا على سبيل المثال: **بداية المجتهد:** ٦٩/٣، **الإحكام:** للآمدي ٢٣٠/٣، **البحر المحيط:** ٣٥١/٧، **التقرير والتحبير:** ٢٧٦/٣، **روضة الناظر:** ٢٤٢/٢، **الفروق:** للقرافي ٣٩/٤، **الموافقات:** للشاطبي ٥٣/٣، **شرح التلقين:** ١٠١٧/٢، **الذب عن مذهب الإمام مالك:** ٣٤٩/١، **فتح القدير:** لابن الهمام ٣١١/٢، **رفع النقاب عن تنقيح الشهاب:** ٣٣٠/٥، **حاشية الروض المربع:** ٤٦٩/١، **الإحكام:** لابن حزم ٤١/٢، **المنخول:** ص١٩٥، **الموافقات:** ٢٤١/٣، **حجة الله البالغة:** للدهلوي ٣١٠/١، **نفائس الأصول في شرح المحصول:** ٣٧٨٢/٩.

(٨) **نظرية المقاصد عند الشاطبي:** للريسوني، ص٧

(٩) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** ١٩/١

(١٠) وهذا ما يطلق عليه: مسائل النحو وفروعه.

(١١) وهذا يدخل ضمن مقاصد النحو.

(١٢) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** للشاطبي ١٨/١-٢٠ باختصار.

ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه؛ فأحد أمرين: إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولًا وأوائل قد تخفى عنا وتقصر أسبابها دوننا كما قال سيبويه، أو لأنَّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر.

فإن قلت: فهلّا أجزت أيضًا أن يكون ما أوردته في هذا الموضع شيئًا اتفق، وأمرًا وقع في صورة المقصود، من غير أن يعتقد (وما الفرق)؟

قيل: في هذا حكمٌ بإبطال ما دلت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول، وتتناصر إليها أغراض ذوي التحصيل، فما ورد على وجه يقبله القياس، وتقتاد إليه دواعي النظر والإنصاف، حمل عليها ونسبت الصنعة فيه إليها.

وما تجاوز ذلك فخفي لم توءس النفس منه، ووكل إلى مصادقة النظر فيه، وكان الأحرى به أن يتهم الإنسان نظره، ولا يخفّ إلى ادعاء النقض فيما قد ثبَّت الله أطنابه، وأحصف بالحكمة أسبابه، ولو لم يتنبه على ذلك إلّا بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها؛ كـ**(الخازباز)** لصوته، و**(البط)** لصوته، و**(الخاقباق)** الفرج عند الجماع، و**(الواق)** للصرد و**(غاق)** للغراب لصوته"[١٣].

فقد ثبت عن العرب أنهم أصحاب حكمة وقصد في كلامهم، وقريب من حكمة العرب وقصدهم في كلامهم ما روي عن اعتلال الخليل بالعلل النحوية؛ فقد سئل رحمه الله: "عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له؛ ومثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمه بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا.. لعله سنحت له وخطرت بباله محتملة أن تكون علة لتلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك؛ فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق

(١٣) **الخصائص:** ٢/١٦٤ – ١٦٥.

مما ذكرته بالمعول فليأت بها"[١٤].

وسيرًا على سنن الخليل رحمه الله يحاول هـذا البحث عرض أهم أنواع المقاصد النحوية التـي وردت في أقوال النحـاة رحمهـم الله تعـالى؛ محاولا –في مبحث لاحـق بـإذن الله تعـالى– عرض توظيف بعضها فـي تيسـير وتسـهيل وتقريب النحو للمتعلمين.

ولاستنباط تلك الأنواع يسير البحث كذلك علـى سنن علماء أصول النحو –رحمهم الله تعـالى–؛ من التماس طريق أصول الفقه؛ يقول الشاطبي – رحمه الله تعالى–: "تكاليف الشريعة ترجع إلـى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون ضرورية. والثاني: أن تكون حاجية. والثالث: أن تكون تحسينية.

فأما **(الضرورية)**: فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لـم تجـر مصالح الدنيا على استقامة، بـل علـى فسـاد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجـاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين...

وأما **(الحاجيات)**" فمعناها أنها مفتقر إليهـا مـن حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالـب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراع دخل على المكلفـين –علـى الجملـة– الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة...

وأما **التحسينات:**، فمعناها الأخذ بما يليـق مـن محاسن العادات، وتجنب المدنسات التي تأنفهـا العقول الراجحات"[١٥].

وكذلك يمكن تقسيم مقاصد النحو علـى غـرار مقاصد الفقه على النحو التالي:

أولا: الضروريات:

ومن أول الضـروريات فـي اللغـة **(الإفادة)**؛ التي لا يتحقق الكلام، ويتحقق حد اللغة بدونها؛ يقول ابن مالك رحمه الله تعالى:

"قَولٌ مُفيدٌ: طَلَبًا أَوْ خَبَرًا
هُوَ الكَلَام كـ.(اسمعْ وسترى)

الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مفيـد، والمراد بـالمفيد: ما يُفهم منـه معنـى يحسـن السكوت عليه"[١٦].

ويقول الشاطبي في قول ابن مالك في **ألـ فيته::**

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفيدٌ كـ.(اسْتَقِمْ)
وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

"**(مفيد)** والمفيد: ما يحصل عند السامع معنى لم

(١٤) **الإيضـاح فـي علـل النحـو:** ص٦٥-٦٦، وانظـر: **الاقتراح في أصول النحو وجدلـه:** ص١١٢، **الإصباح في شرح الاقتراح:** ص٢٧٣.

(١٥) **الموافقـات:** ١٧/٢ – ٢٢ باختصـار. وراجـع: **تشنيف السامع بجمع الجوامع:** ١٥/٣، **المهذب في علم أصول الفقه المقارن:** ١٠٠٤/٣، **علم مقاصد الشريعة:** للخادمي ص١٢٦،

(١٦) **شرح الكافية الشافية:** ١٥٧/١.

يكن عنده...

(كاستقم) مثال لما حصلت فيه الفائدة؛ ثم يبقى النظر في هذا الحد:

كأن يقال: لِمَ لَمْ ينص على قيد التركيب، وعادة النحويين أن يذكروه في حد الكلام؟.. فيقال في الجواب عن هذا: إنه استغنى عنه لوجهين:

أحدهما: أن قوله: **(مفيد)** أغنى عن هذا القيد؛ لأن كل مفيد مركب...

والوجه الثاني: أن مقصود الناظم إنما هو التقريب على المبتدئ ومن يليه، والتبيين بأوضح ما يمكن؛ فلو قيد اللفظ بالتركيب لسبق فهمه إلى أنكار كون **(استقم)** كلامًا؛ لكونه ليس في اللفظ مركبًا، فضلا عن إنكار كون: **(نعم)**، و**(لا)**، و**(بلى)**"[١٧].

وينص ابن مالك –رحمه الله– على قيد آخر من قيود الكلام في **شرح التسهيل:** وهو القصد؛ فيقول: "والكلام ما تضمن الكلم إسنادًا مقصودًا لذاته"[١٨].

وقبله يعقد سيبويه –رحمه الله تعالى– بابا في **كتابه:** تحت عنوان: **هذا باب الاستقامة في والإحالة:** يقول فيه: "فمنه مستقيم حسنٌ، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: **(أتيتُك أمسِ)** و**(سآتيك غدًا)**، و**(سآتيك أمس)**.

وأما المستقيم الكذب فقولك: **(حملتَ الجبل)**، و**(شربت ماء البحر)** ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: **(قد زيدًا رأيت)**، و**(كي زيدٌ يأتيك)** وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: **(سوف أشرب ماء البحر أمسِ)**"[١٩].

فهذه ضروريات عبر عنها النحاة بالإفادة؛ كما عبر الفقهاء عنها بـ**(الكليات الخمسة**[٢٠]:[٢١]، و**(الفائدة)**" حفظ لكليات لغوية؛ منها: **والإسناد، والقصد، والاستقامة،** وغيرها من الضوابط التي وضعها النحاة للكلام المفيد.

ومما ورد من فروع على هذا المقصد العام **الفائدة:**؛ قول ابن مالك الذي صار من الأصولية في النحو العربي: **[وحذْفَ ما يعلَم**

---

(١٧) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** ٣١/١ –٣٥ بتصرف يسير واختصار.

(١٨) **شرح التسهيل:** ٥/١.

(١٩) **الكتاب:** ٢٥/١– ٢٦.

(٢٠) وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، التي توالت كل الأمم والملل على تقديرها وتثبيتها.

(٢١) راجع في الكلام عن هذه الكليات على سبيل المثال: **نفائس الأصول في شرح المحصول:** ٥٩١/٢، **مقاصد الشريعة الإسلامية:** لابن عاشور ٢٤٢/٣، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي:** ص٤٧.

جَا ئزٌ]

"يعنَي: أنه جوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا علم. مثال حذف الخبر: **(زيد)** في جـواب: **(من عندكما؟)** والتقدير: **(زيد عندنا)**"(٢٢).

ومنه كذلك قوله رحمه الله:

"ولا تجز تنكير الاسم ا لمبتدأ

إلا إذ ا نيل استف ادة بد ا

... حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة، لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر من عدمها، والابتداء بالنكرة بالعكس، فلذلك احتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة"(٢٣).

فالضابط العام لصحة الابتداء بالنكرة التي هي من أهم **(الضروريات)**، وبغيرها لا يصلح الابتداء بنكرة في عرف الكلام العربي(٢٤).

ومما لا يحتاج إلى بيان أن المقاصد الضرورية مقدمة على غيرها من المقاصد؛ لأن فائدة اللغة وضوابطها وسماتها الرئيسة تدور معها طردًا.

ثانيًا: الحاجيات:

كما أن الحاجيات في المقاصد الشرعية هي: ما يُرفع به الضيق والحرج والمشقة؛ كذلك الحاجيات في المقاصد النحوية هي تلك المقاصد التي يرفع بها التعذر.

ومن ذلك قول العكبري: "إِذا كَانَ المنقوص منصرفاً حذفت ياؤه الساكنة وَبَقِي التَّنْوِين لأَنَّهما ساكنان والجميع بَينهمَا متعذّر"(٢٥).

وقوله كذلك عند حديثه عن إعراب المنادى المضاف الشبيه بالمضاف: "وإِنَّما أعرب الْمُضَافُ والمشابهُ لَهُ والنكرة غير الْمَقْصُودَة على الأَصْل وَلم يُوجد الْمَانِع من ذَلِك؛ فإِنَّ الْمَانِع فِي الْمُفْرد شبهُهُ بالمضمر، والمضاف لَا يشبه الْمُضمر لأمرين؛ أحدُهما: أَنَّ الْمُضمر لَا يُضَاف. وَالثَّانِي: أَنَّ تَعْرِيف الْمُضَاف بِالْإِضَافَة وتعريف الْمُضمر هُنَا بِالْخِطَابِ، وَكَذَلِكَ المشابه للمضاف طَال طولا فَارق بِهِ الْمُضمر أَو عمل فِيمَا بعده، والمضمر لَا يعْمل، وَكَذَا النكرَة الشائعة لَا تقع موقع الْمُضمر فَهَذَا لبَيَان عدم الْمُوجب للْبِنَاء.

وَيُمكن أَن يُقَال: علَّة الْبناء مَوْجُودَة وَهِي مَا تقدَّم، وَلَكِن تعذَّر الْبناء فِي الْمُضَاف إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم بِتِلْكَ العلَّة؛ لأَنَّه بُنِي لعلَّة أُخْرَى. والمضاف إِلَى غَيره صَار كالمنوَّن؛ لأَنَّه

---

(٢٢) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** ٤٨٥/١، وانظر: **شرح ابن عقيل:** ٢٤٤/١، **شرح التصريح على التوضيح:** ٢٢١/١.

(٢٣) **شرح الكافية الشافية:** ٣٦٢/١- ٣٦٣ باختصار.

(٢٤) راجع في ذلك: **المقتضب:** ١٢٧/٤، **الأصول في النحو:** ٥٩/١، **الخصائص:** ٣٠٠/١، **المفصل:** ص٤٣-٤٤، **شرح قطر الندى:** ص١١٦-١١٧، **النحو الوافي:** ٤٨٥/١.

(٢٥) **اللباب في علل البناء والإعراب:** ٨٢/١.

الْمُضَاف إِلَيْهِ يحلّ محلَّ التَّنْوِين والتنوين لَا يكون بعد حَرَكَة الْبناء"[٢٦].

وقد يجتمع أكثر من مقصد حاجي في المسألة الواحدة؛ يقول العكبري: "إِذا وقَعت **(الواو)**: عَيْنًا فِي **(فاعل)** نَحْو: **(قَائل)** و**(جائر)** قُلِبَت **(همزة)**؛ وَفِيه أسْوِلَةٌ:

أحدُها: لِمَ قُلبت؟ والجَوابُ أنَّها لَمَّا اعتلّت فِي **(قَال)** و**(جار)** اعتَلَّت فِي **(قَائل)**؛ لأنَّه من فروع **(فَعل)**، والقلبُ هُنَا يُعرَفُ من عِلّة القَلْب فِي الفِعْل؛ لأنَّ **(الواو)** هَنا متحرّكةً وَقبلهَا **(فتحةُ)** الْقَاف، والحاجز بَينهمَا غَيرُ حُصَيْن، ولأنَّ **(الألف)** لاستطالتِها كالحرفِ المفتوح، وَكَانَ قياسُ ذَلك أَن تُقْلَب **(ألفا)**؛ إلاَّ أنَّ قبلهَا **(أ لـ فا)** فَلم يُجمع بَين ساكنين.

وَالسُّؤَال الثَّانِي: لِمَ قُلِبتْ **(همزة)**؟ فَفِيهِ وَجْهَان: أَحدهمَا أَن الْقيَاس أَن تقلب **(ألفا)**؛ فلَمَّا تعذَّرَ قُلبت إِلَى أختِ **(الْأ لف)**"[٢٧].

ومن ذلك أيضا أن النحاة "اخْتلفُوا فِي جعل الْإِعْرَاب فِي آخر... قَالَ قطرب: إِنَّمَا جعل أخيرا لتعذر جعله وسطا، إِذْ لَو كَانَ وسطا لاختلطت الابنية، وَرُبمَا أفْضى إِلَى الْجمع بَين ساكنين، أَو الِابْتِدَاء بالساكن، وكل ذَلِك خطأ لَا يُوجد مثله فِيمَا إِذا جعل أخيرا"[٢٨]؛ فـ**(دفع التعذر)** من المقاصد الحاجية، وكذلك **من الجمع بين ساكنين)**، و**(التخلص من الابتداء با لساكن)**.

ثالثًا: التحسينيات:

يفرق ابن جني بين المقاصد الضرورية والتحسينية بقوله: "نقول: إن علل النحويين على ضربين: أحدهما: واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر: ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له:

الأول: وهو مالا بد للطبع منه كقلب **(الألف)** **(واوا)** للضمة قبلها، و**(ياء)** للكسرة قبلها، أما **(الواو)** فنحو قولك في **(سائر)**: **(سويئر)**، وفي **(ضارب)**: **(ضويرب)**، وأما **(الياء)** **(الياء)** فنحو قولك في نحو تحقير **(قرطاس)** وتكسيره: **(قريطيس وقراطيس)**؛ فهذا ونحوه مما لا لا بد منه؛ من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة؛ فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها، فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ولا توقف للنفس عنها"[٢٩]؛ وهذا وأمثاله ما سبق بيانه في المقاصد الضرورية.

"والثانية: ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم

---

(٢٦) **اللباب في علل البناء والإعراب:** ٣٢٢/١.

(٢٧) **اللباب في علل البناء والإعراب:** ٢٩٣/٢.

(٢٨) **مسائل خلافية في النحو:** ص١٠٠.

(٢٩) **الخصائص:** ٨٨/١.

واستكراه له، فذلك نحو: قلب **(واو)** **(عصفور)** ونحوه **(ياء)** إذا انكسر ما قبلها نحو: **(عصيفير وعصافير)** ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة، وذلك بأن تقول **(عصيفور وعصافور)** وكذلك نحو: **(موسر وموقن وميزان وميعاد)** لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه وأمكنتك منه؛ وذلك قولك: **(موزان وموعاد وميسر وميقن)**"[٣٠]؛ وتلك خلاصة القول في المقاصد التحسينية.

فـ**(التحسينات)**: معناها الأخذ بما يليق من محاسن الكلام، وتجنب الثقل الذي تأنفه السليقة اللغوية.

يقول سيبويه رحمه الله: "واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرَى لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه –أي من الصرف– ما يكون لَما يَستخفُّونَ؛ وذلك نحو **(أَبيضَ)** و**(أَسودَ)** و**(أَحمر)** و**(أَصفر)**، فهذا بناء **(أَذْهب)** و**(أَعلَم)**؛ فيكون في موضع الجرِّ مفتوحا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[٣١].

وتعتبر **(قلة الكلفة)** و**(التيسير)** من التحسينية؛ "ومن ذلك امتناعهم من تصحيح **(الياء)** في نحو **(موسر)** و**(موقن)** و**(الواو)** في نحو **(ميزان)** و**(ميعاد)**، وامتناعهم من إخراج **(افتعل)** وما تصرف منه إذا كانت فاؤه **(صادا ضادا أو طاء أو ظاء أو دالًا أو ذالًا أو زايا)** على أصله، وامتناعهم من تصحيح **(الياء)** و**(الواو)** إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وامتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين؛ فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده يمتنع منه استكراهًا للكلفة فيه وإن كان النطق به ممكنًا غير متعذر"[٣٢].

ومن **(التحسينات)** كذلك: **(مراعاة الأصالة والفرعية)**؛ يقول العكبري في أثناء حديثه عن جمع المؤنث السالم: "وإنَّما حمل الْمَنْصُوب هُنَا على الْمَجْرُور لوَجْهَيْنِ؛ أحدُهما: أنَّه جمع تَصْحِيح فَحُمِلَ النصب فِيهِ على الجرِّ كجمع المذكَّر؛ لأنَّ المؤنَّث فرع على المذكَّر وَالْفُرُوع تُحْمَلُ على الْأُصُول فَلَو جعل النصب أصلا لَكَانَ الْفَرْع أوسع من أَصله وَهَذَا اسْتِحْسَان من الْعَرَب لَا أنَّ النصب متعذِّر"[٣٣].

ومن **(التحسينات)** كذلك مراعاة المعاني؛ و"من ذلك قولهم: **(أرسلت رسالةَ إلى فُلان)** بنصب **(رسالة)** على أنها مفعول به، ويقولون: **(أرسلت بمندوب إلى فلان)**، وهذا خطأ مخالف

(٣٠) **الخصائص**: ٨٨/١.
(٣١) **الكتاب**: ٢١/١.
(٣٢) **الخصائص**: ٢٦٣/١.
(٣٣) **اللباب في علل البناء والإعراب**: ١١٧/١.

لاستعمالات الفصحاء؛ حيث جرت استعمالاتهم على أن يجعلوا الفعل **(أرسل)** ناصبًا للمفعول إذا كان المُرْسَلُ إنسانًا، أو مما يمشي على أرجل، أما إذا كان **(المرسل)** مما يُحمل حملاً، فإن **(أرسل)** لا يتعدى إلى المفعول بنفسه، وإنما يجر بحرف الجر"[٣٤]؛ نحو قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَرْسَلْنَا رسلَنَا تَتْرَى**﴾ **(المؤمنون: ٤٤)**، وقوله تعالى: ﴿**وَإِنِّي مرسِلَةٌ إِلَيهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِم يرْجِع الْمرسلُونَ**﴾ **(النمل: ٣٥)**، فحرف **(الباء)** الاستعانة[٣٥]، فعندما يكون المُرسَل متحركا بنفسه لا يُحتاج في التعبير عن إرساله بالحرف الذي يفيد الاستعانة، وعندما يكون متحركًا بغيره يُستعان بغيره في نقله وإرساله؛ يُحتاج إلى حرف يفيد الاستعانة وهو **(الباء)**؛ **ا لمعاني)** من المقاصد التحسينية.

وقد تتداخل كذلك المقاصد التحسينية في المسألة الواحدة؛ ومن ذلك ما قاله ابن الوراق: "فَإِذا أردْت جمع الْمُؤَنَّث جمع السَّلامَة زِدْت فِي آخِره **(ألفا وتاء)**، وَإِنَّمَا وَجب زِيَادَة هذَيْن الحرفين ذَكرْنَاهُ: إِن حُرُوف الْمَدّ أولى بِالزِّيَادَةِ، وَكَانَت **(الْألف)** أولى فِي هَذِه الْمَوَاضِع، لِأَنَّهَا أخف حُرُوف الْمَدّ، والمؤنث ثقيل، وَالْجمع أَيْضا ثقيل، فَوَجَبَ أَن يدْخل أخف الْحُرُوف، فَكَانَت **(الْألف)** أَحَق بذلك لخفتها، وَلم يجز أَن تزاد مَعهَا من حُرُوف الْمَدّ واللين لما ذَكرْنَاهُ من وُجُوه قبله إِلَى غير جنسه، وَلم يجز الِاقْتِصَار على **(الْألف)** وَحدهَا؛ لِئَلَّا يلتبس بالتثنية، فطلبوا حرفا يكون بَدَلا من **(الْواو)** الَّتِي هِيَ حُرُوف مد، فجاؤوا بِـ**(ا لتَّاء)**"[٣٦].

فـ**(مراعاة الخفة والثقل)** من المقاصد التحسينية، وكذلك **(أمن اللبس)** مقصد تحسيني؛ تداخلا في مسألة واحدة انبنت عليها صيغة جمع المؤنث السالم.

وقد تختلف المقاصد قوة وضعفًا باختلاف اللهجات؛ يقول ابن السراج: "اعلم: أن **(الهمزتين)** إذا التقتا وكل واحدة منهما في فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما، كما يستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة"[٣٧].

وقد يَقْوَى المقصد التحسيني –إن كان ضعيفًا في ذاته– بمقصد تحسيني آخر؛ يقول سيبويه رحمه الله: "اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم

---

(٣٤) **من أوهام المثقفين في أساليب العربية:** للدكتور/ أحمد محمد عبد الدايم، جمع وترتيب: عبد الحميد عبد المبدي أحمد، دار الأمين، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ص١٣-١٤.

(٣٥) راجع: **مغني اللبيب:** ١٣٩، **المفصل:** ٣٨١، **سر صناعة الإعراب:** ١٢٣/١، **همع الهوامع:** ٤١٧/٢، ٤١٨.

(٣٦) **علل النحو:** ص١٦٧.

(٣٧) **الأصول في النحو:** ٤٠٤/٢.

(نـي)، وعلامـــة إضـــمار المجـــرور المـــتكلم ألا ترى أنك تقول إذا أضمرتَ نفســك وأنــت منصـــــــوب: **(ضـربني وقتلنـي)**، و**(إننـي** وتقول إذا أضمرت نفسك مجـرورا: **(غلامـي)**، و**(عندي ومعي)**.

فإن قلت: ما بال العرب قد قالـت: **(إنـي وكـأني ولعلـي ولكنـي)**؟ فإنه زعـم أن هـذه الحـروف فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون فـي كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مـع تضعيف الحروف، حذفوا التي تلـي اليـاء"[٣٨]؛ فـ**(التضعيف)** مقبول ومتسامح فيه، وجائز في الكلام لكنه ثقيـل، فـاجتمع إلـى **(الثقل)** **(كثرة الاستعمال)** فقوي المقصد وحذفت النون للثقـل والكثرة.

هذا والمقاصد الحاجية مقدمـة علـى المقاصـد التحسينية؛ يقول الزمخشري عند حديثه عن عدم تسويغ ترك الضمير المتصل إلـى المنفصـل: "ولأن المتصل أخصر لم يسوغوا تركـه إلـى المنفصل إلا عند تعذر الوصل؛ فلا تقول: **(ضرب (ضرب أنتَ)** ولا: **(هو ضربت إياك)** إلا ما شذ"[٣٩]؛ شذ"[٣٩]؛ فالزمخشري هنا يوازن بني مقصـدين أحدهما تحسيني **(الاختصار)**، والآخـر حـاجي **(التعذر)**؛ فيقـوي عمـل الحـاجي **(التعذر)**، في التحسيني **(الاختصار)**.

ويقول ابن مالك رحمـه الله: "أحـق الحـروف بالزيادة حروف اللـين، وهـي: **(الألف والياء والواو)**؛ لسـهولة الإتيـان بهـا عنـد إشـباع الثلاث؛ ولأنَّ كُلَّ كلمة لا تخلو مِمَّا أخـذ منهـا وهي الحركات الثلاث. و**(الألف)** أخفهـا فهـي أحق بالزيادة من أختيها، لكن منع من زيادتهـا أولاً تعذر الابتداء بهـا؛ لملازمتهـا السـكون، فزادوا **(الهمزة)** أولاً كالعوض منهـا؛ لاتحـاد مخرجهما"[٤٠]؛ فامتنع من زيادة الألف أولا مـع وجود مقصد تحسيني **(التخفيف)** مراعاة لمقصد حاجي **(ا لتعذر)**.

المبحث الثاني: توظيف المقاصد النحوية في تيسير النحو للمتعلمين

المطلب الأول: توظيف المقاصد في التراث النحوي في تقريب النحو للمتعلمين

للتعرف على وجود توظيف منهجـي للمقاصـد النحوية في التراث النحوي يقف البحـث وقفـة يسيرة مع عالم من علماء النحو الأفـذاذ، مـن أولئك الذين تميزوا بالاهتمام بالتأليف التعليمـي

(٣٨) **الكتـاب:** ٣٦٩/٢، وانظـر: **الأصـول فـي النحـو:** ١٢٢/٢

(٣٩) **المفصل:** ص١٦٧.

(٤٠) **إيجاز التعريف في علم التصريف:** ص٨٦.

في عصره؛ وهو العلامة الإمام ابن مالك صاحب **الألفية:** المشهورة.

يقول ابن مالك –رحمه الله– في أول **ألفيته::**

وَأَسْتعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّه
مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

ثم يقول ختامها:

وما بِجَمْعه عَنيتُ قَدْ كَمُلْ
نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّات اشْتَمَلْ

فالشيخ رحمه الله قد حوى في ألفيته مقاصد النحو، لكنه اقتصر فيها على جل المهمات؛ ومن المعروف أن الألفية هي اختصار وإيجاز وتقريب لـ **الكافية::** يقول رحمه الله:

أُحْصِي مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهْ
كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

فهل قصد الشيخ –رحمه الله إلى ما قاله قصدا؟

وهل اختلف منهج **الخلاصة الألفية:** في توظيف المقاصد النحوية لتقريب النحو للمتعلمين عن منهج **الكافية الشافية:؟**

فطبيعة الحال تقول: "إن نحوًا يُنظم في نحو ألف بيت، يختصر فيه صاحبه نظمه الأول الذي تجاوزت أبياته ألفين وسبعمائة وخمسين بيتًا، ويحوي مع ذلك خلاصة النحو ولبابه لابد أن صاحبه قد لجأ إلى أساليب شتى في عرض القواعد والأحكام"(٤١).

فكأن الشيخ ألف أولا **كافيته:** للمتعلمين الذين قطعوا فيه شوطًا كبيرًا في العلم، وأرادوا أن يوثقوا معرفتهم بنظم يجمع لهم مقاصد العلم ومهماته، ثم أراد تيسيرًا على الشداة الذين جمعوا من النحو طرفًا يسيرًا وتعميقًا لفهمهم للنحو ومقاصده أن يؤلف **ألـ فيته:.**

وبالنظر إلى مسألة واحدة من المسائل التي تناولتها **الكافية:** و**الألفية::** تلك مسألة **(الابتد اء بنكرة)** نراه يقول في **شرح كافيته::**

(ص): وَلَا تُجِزْ تَنْكِيرَ الاسْمِ الْمُبْتَدَا
إِلَّا إِذَا نِيلَ اسْتِفَادَةً بِدَا
كَحَالِ مُخْتَصٍّ بِعَطْفٍ، أَوْ عَمَل
أَوْ صِفَةٍ كَ(رَجُلٍ عَدْلٌ وَصَل)
وَمِثْلَ إِخْبَارٍ بِمُخْتَصٍّ سَبَق
مِنْ ظَرْفٍ أَوْ شِبْهِهِ كَ(بِي رَمَق)
وَكَاقْتِفَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ كَ[هَل
عُذْرٌ لَكُمْ فَمَا اعْتِدَاءٌ مُحْتَمِل]

(ش): حصول الفَائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة. لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر من عدمها، والابتداء بالنكرة بالعكس، فلذلك احتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة. فمنها: أن يتقدمها استفهام أو نفي نحو: **(أرجل**

(٤١) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** مقدمة المحقق ص١٦.

فـي الـدار؟) و**(مـا أحدٌ خيـر منـك)**، و**(هـل عـذر فما اعتد اء محتمل)**.

ومنها: أن يختص بوصف نحـو: **﴿ولَعبدٌ مؤْمنٌ خَير منْ مشْركٍ﴾ (البقرة: ٢٢١)**.

أو بعمَل بإضافة أو شـبهها نحـو: **﴿كُلُّ نَفْسٍ الْمَوْت﴾ (آل عمران: ١٨٥)**، و«**أَمرٌ بِالْمَعْرُوفِ صدَقَةٌ**»[٤٢]، و**(غضب في الله خير من وجل)**.

وبعطف نحو: **﴿طَاعةٌ وقَول معروفٌ﴾ (محمد: ٢١)** على جعل **(طاعة)** مبتدأ.

أو بتقدم خبرها وهو ظرف مخـتص، أو جـار ومجرور مختص نحو: **(أفلح من عنده مال وله بر)**، ولا بد من كون الظرف مختصًـا، وكـذا المجرور؛ فلو عدم الاختصاص عدمت الفائـدة نحو: **(عند رجل مال)**، و**(لإنسان بر)**"[٤٣].

فالإمام ابن مالك رحمه الله قدم أولا بالتأصـيل المقاصدي:

وَلَا تُجز تَنْكيرَ الاسْمِ الْمبتَدَا
إلَّا إذَا نيلَ اسْتفَادَة بدَا
مَعقبًا بسرد قواعد الحالات في المتن، مذيلا القواعد بالأمثلة الموضحة، وأكثر بعد ذلك في شرحه للمتن بأمثلة من الكتاب والسنة وأقوال العرب وبنات أفكاره؛ كل ذلك في أسلوب تربوي يناسب متعلمي عصره ممن لهم دراية لا بأس بها بعلم النحو أصوله وفروعه.

لكنه –رحمه الله– فـي **ألفيتـه:** يغيـر أسـلوبه الشارح بعض الشيء بما يناسب المستوى الأقل من المتعلمين؛ فيقول رحمه الله:

وَلَا يَجُوزُ الابْتدَا بِالنَّكرَة
مَا لَمْ تُفدْ: كَـ.(عنْدَ زَيْدٍ نَمرَه)
وَ(هَلْ فَتًى فِيكُم؟) فَـ(مَا خَلٌّ لَنَا)
وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكرَامِ عنْدَنَا)
وَ(رَغْبَةٌ فِي الْخَيرِ خَيْرٌ) وَ(عمل بِرٍّ يزِين) وَلْيقس مَا لَمْ يقَلْ

يقول الشاطبي رحمه الله: "اعلم أنه لمـا كـان الغرض من الكلام حصول الفائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيـد، كـان أصـل المبتـدأ التعريف، ولهذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقـف الإفادة على أمر زائد سوى التعريف؛ بخـلاف النكرة فإن الفائدة في الإخبار عنها تتوقف علـى أمر زائد"[٤٤].

هكذا يوضح الشاطبي في شـرحه لـ**الألفية:** المقصد الرئيس الذي ذكره ابن مالك رحمـه الله

---

(٤٢) أخرجه مسلم في **صحيحه:** كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى، برقم **(٧٢٠)**، والترمذي في **سننه:** أبواب البر والصلة، باب ما جاء في صنائع المعروف، برقم **(١٩٥٦)**، وأبو داود في **سننه:** أبواب النوم، باب في إماطة الأذى عن الطريق، برقم **(٥٢٤٣)**.

(٤٣) **شرح الكافية الشافية:** ١/٣٦٢– ٣٦٣.

(٤٤) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** ٢/٣٥.

في أول حديثه كما فعل في **كافيته:**، مع ملاحظة أن ابن مالك عقب على المقصد في **الكافية:** بالتقعيد ثم التمثيل؛ مراعاة لحال كبار المتعلمين، في حين أنه عقب في **الألفية:** على المقصد بالتمثيل دون التقعيد؛ مراعاة لحال المتوسطين في طلب العلم؛ ليكتفوا في هذه المرحلة من الطلب بمعرفة المقصد العام وأمثلة عليه؛ تمكنهم من البناء عليها كما قال: **(وَلْيَقِسْ مَا لَمْ يُقَلْ)**.

ثم يؤكد الشاطبي –رحمه الله– وثاقة العلاقة بين المقصد والقاعدة قائلا: "ثم إن الناظم نبه على شيء يجب التنبيه عليه، وهو أن الابتداء بالنكرة ليس مقتصرًا على مواضع من الكلام دون آخر، ولا محصورة بشروط تتعدد، وإنما المعتبر في ذلك حصول الفائدة عند الابتداء بها؛ وذلك أن المتأخرين من يقول: لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط، ثم يذكر المواضع التي وقعت فيها الفائدة؛ مثل ما ذكره الناظم... فيوهم كلامهم أن الابتداء بالنكرة مقصور على تلك المواضع، وأن ما عداها عَرٍ عن ذلك، وليس كذلك؛ وذلك أن السبب الذي لأجله امتنع الابتداء بها عند النحويين المتقدمين كلهم، ومن اعتُبِر كلامهم من المتأخرين إنما هو عدم الفائدة في الإخبار عنها، والشروط التي يذكر هؤلاء إنما ساغ الابتداء بالنكرة عندها لوجود الفائدة معها في الإخبار، ولا يمكن أن يكون ما عدوا مقصورا عليه الابتداء بالنكرة"[٤٥].

بل يجعل الشاطبي –رحمه الله– وهو اللغوي الفقيه الأصولي –في الفقه والنحو– معرفة القاعدة دون الوقوف على مقصدها عناء لا فائدة منه؛ فيقول رحمه الله مبينا هذا التوجيه التربوي السديد في تدريس علم النحو: "فالاشتغال بتعدادها دون التنبيه على أصل ذلك عناء لا فائدة فيه؛ ولذلك لما ذكر الناظم منها جملة على جهة التمثيل ختم بقوله: **(ولتقس ما لم تقل)**؛ اتكالا على تحصيل أصل المسألة"[٤٦].

وبالرجوع إلى ذات المسألة في مؤلفات أخرى – أُلِّفت لأغراض تعليمية مختلفة– لابن مالك نفسه نجد أنه رحمه الله انتهج نفس المنهج التربوي السديد من الاعتماد الأول على المقصد النحوي، ثم عرض القاعدة أو الأمثلة وفق حاجة المتلقين لكل مؤلَّف منها؛ فيقول الشيخ –رحمه الله– في **الفوائد المحوية من المقاصد النحوية::** بالنكرة إلا أن تفد؛ وذلك في الغالب بأن تختص بإضافة، أو وصف ظاهر أو مقدر، أو عمل، أو عطف عليها، أو يقصد بها العموم، أو تعتمد على استفهام، أو نفي، أو ظرف مقدم هو الخبر، أو تكون دعاءً، أو جوابًا، أو واجبة التصدير، أو

(٤٥) **المقاصد الشافية:** ٣٧/٢ – ٣٨ باختصار يسير.
(٤٦) **المقاصد الشافية:** ٣٨/٢.

متضمنة نفيًا، أو واردة مثلا"[٤٧].

ثم سهل –رحمه الله تعالى– عبارته في **تسهيل الفوائد:** الذي وضعه إيضاحا وتيسيرا **المحوية:**[٤٨] بقوله: "والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان، وقد ينكران بشرط الفائدة، وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفًا، أو موصوفًا بظاهر أو مقدر، أو عاملا، أو معطوفًا، أو معطوفًا عليه، أو مقصودًا به العموم، أو الإبهام، أو تالي استفهام، أو نفي، أو **(لولا)**، أو **(واو الحال)**، **(فاء الجزاء)**، أو ظرف مختص أو لاحق به، بأن يكون دعاءً، أو جوابًا، أو واجب التصدير، أو مقدرًا إيجابه بعد نفي"[٤٩].

ثم يبدأ رحمه الله شرحه لـ**التسهيل:** بعرض المقصد أولا رغبة منه في تعليم المتعلمين المقصد والتركيز عليه، وبعده تتفرع الفروع وتنتظم القواعد؛ فيقول رحمه الله: "لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد؛ كان أصل المبتدأ التعريف؛ ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية، ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقًا بمعرفة؛ توهم كونهما موصوفًا وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم؛ فكان أصلا"[٥٠].

فهنا –في سياق تعليمي منهجي– يعرض –رحمه الله تعالى– للقضية بادئًا بمقصدها الضروري **طلب الفائدة:** لقوته، ثم يثنيه بمقصد حاجي تابع له **أمن اللبس:**، وذلك قبل سوق الأمثلة والأدلة والشواهد.

وهكذا تم توظيف المقاصد النحوية في تيسير وتسهيل وتقريب النحو العربي للمتعلمين في التراث النحوي، وما ذكره البحث لا يعدو مثالًا لعالمٍ واحدٍ في مسألة واحدةٍ، والأمر أكثر من أن يحصى.

المطلب الثاني: إمكانية توظيف المقاصد النحوية في تقريب النحو للمتعلمين في العصر الحديث

يعدد الزجاجي علل النحو "على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية: فأما التعليمية: فهي التي يُتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثل ذلك أنا لما سمعنا: **(قام زيد فهو قائم)** و**(ركب فهو راكب)** عرفنا اسم الفاعل فقلنا:

(٤٧) **الفوائد المحوية في المقاصد النحوية:** ص٢٣.
(٤٨) راجع: **شرح التسهيل:** مقدمة المحقق ص٥-٦.
(٤٩) **شرح التسهيل:** ٢٨٩/١.
(٥٠) **شرح التسهيل:** ٢٨٩/١- ٢٩٠.

فقلنا: **(ذهب فهو ذاهب)**، و**(أكل فهو آكل)**، وما أشبه أشبه ذلك، وهذا كثير جدًّا، وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا: **(إن زيدا قائم)**، إن قيل: بمَ **(زيدا)**؟ قلنا: بـ**(إنَّ)**؛ لأنها تنصب الاسم الخبر؛ لأنا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك: **(قام زيدٌ)**. إن قيل: لمَ رفعتم **(زيد)**؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط الكلام"[٥١]، وهذه العلة لازمة في مجال تنشئة المتعلمين الشادين في طلب النحو العربي، فبها يقيسون ما يطرأ لهم من استخدامات لغوية، وما ينشئون من إبداعات لغوية في مجالات تعليمهم العامة، "ويطلق على هذا النوع العلل الأولى أو الأُوَل"[٥٢].

"فأما العلة القياسية: فأن يقال لمن قال: نصبت **(زيدا)** في قوله: **(إنَّ زيدا قائم)**: ولمَ وجب تنصب **(إنَّ)** الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه، فأُعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم على فاعله؛ نحو: **(ضرب أخاك محمدٌ)** وما أشبه ذلك"[٥٣]، وهذه "هي العلل التي نستطيع بها محاكاة كلام العرب ومجاراتهم، فنقيس على ما صحَّ من كلامهم، وهذا النوع من العلل ضروري؛ إذ يحقق للغة نموها واستمرار حياتها"[٥٤].

"وأما العلل الجدلية النظرية فكل ما يُعتل به في باب **(إنَّ)** بعد هذا؛ مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟..."[٥٥]. ومجموع هذه العلل يشكل -من جهة أخرى- المقاصد النحوية كما يُفهم من العرض السابق لها؛ فـ**(إنَّ)** قد نصبت اسمها ورفعت خبرها وفقًا لما سُمع عن العرب لمقصد **اتباع سنن العرب في كلامهم:** وهو من أهم المقاصد الضرورية وبدونه تصير اللغة لغوًا، وجعلها مشبهة بالأفعال التي قُدِّمت مفعولاتُهَا على فاعليها لمقصد **مراعاة الأصل في العمل بينها وبين (كان) وأخواتها:** التي هي من النواسخ الفعلية؛ "فأشبهت هذه الحروف **(إن وأخواتها)** **(كان وأخواتها)** من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما، والاستغناء بهما، فلم تكن

(٥١) **الإيضاح في علل النحو:** لأبي القاسم الزجاجي، مكتبة دار العروبة، تحقيق: مازن مبارك، ص٦٤.
(٥٢) **القياس في الدرس اللغوي:** ١٠٩ بتصرف يسير.
(٥٣) **الإيضاح في علل النحو:** ٦٤.
(٥٤) **ظاهرة قياس الحمل:** ٩٧.
(٥٥) **الإيضاح في علل النحو:** ٦٥.

كـــ**(ألا)** و**(أما)** الاســـتفتاحيتين فـــي عـــدم الاختصاص، ولا مثل **(لو)** و**(لولا)** فـــي عـــدم الاستغناء بهما عن الجواب؛ إذ كانتا امتناعيتين، وكذلك **(إذا)** المفاجـــأة لافتقارهـــا إلـــى كـــلام سابق"[٥٦]، فـــ"هذه الأدوات لها من العمـــل فـــي المبتدأ والخبر عكس ما ثبت لـــ**(كان)** فيهـــا... فعُكس هذا –الذي هو نصب المبتدأ ورفع الخبر– ثابت لـــ**(إنَّ)** وأخواتها، والذي دل علـــى أنهـــا تعمل في المبتدأ والخبر إحالته على عمل **(كان)**؛ فقد ثبت ذلك فيها، فكذا في هذا، ووجـــه ثبـــت عكس العمل هنا أنَّ **(إن)** وأخواتها لما ســـاوت **(كان)** في العمل، وأرادوا أن ينبهوا على فرعية العمل فيها عكسوه، فجعلوا النصب فـــي الاســـم والرفع في الخبر؛ ليكون معهـــا كمفعـــول قُـــدِّم وفاعل أُخِّر"[٥٧].

وتلك المقاصد وما شـــابهها يمكـــن أن تـــدرس بصورة يســـيرة لطـــلاب المراحـــل الدراســـية المختلفة؛ فيرى البحث أن:

المطلوب في المرحلة الابتدائية: هـــو الاهتمـــام والتركيز على اللغة الأداة لا اللغة الموضـــوع، واللغة الأداة هي تلك التي "لا تكتسب بالـــدرس النظري وحده، وإنما تحتـــاج إلـــى الممارســـة العملية، ومداومة الاستماع إليها حتى تتحول إلى ملكة أو ما يشبه الملكة"[٥٨]، فـــ"ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم؛ والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنمـــا هـــي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية لا نفس كيفية فليست نفس الملكة وانما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ولا يحكمها عملا"[٥٩].

ثم بعد ذلك وكما يقول الجاحظ في تعليم الصبيان النحو: "وأما النحو فلا تشغل قلبه منه إلا بقدر ما يؤدي إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام، في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أرد عليه منه، من رواية المثل، والشـــاهد والخبـــر الصـــادق والتعبير البارع"[٦٠]، وذلك يكون في الصـــفوف الأخيرة من التعليم الابتـــدائي؛ فالبدايـــة تكـــون برياضة اللغة، ثم بما يصحح لغة الناشئة.

وبعد ذلك لابد للناشئ أن يمارس النحو بصورته الأصيلة اليسيرة، مع معرفة مقاصده التي تيسير له –كما وضح ابن مالك وتبعه الشاطبي– درس النحو، وتغنيه عن كثير جهد بغير طائل، فمعرفة المقصد تثبت القصد في الذهن.

---

(٥٦) **المقاصد الشافية:** ٣٠٥/٢.

(٥٧) **المقاصد الشافية:** ٣٠٧/٢.

(٥٨) **العربية الصحيحة "دليل الباحث إلى الصواب اللغوي":** ٢٣-٢٤.

(٥٩) **مقدمة ابن خلدون:** ٥٦٠.

(٦٠) **رسائل الجاحظ:** ٣٨/٣.

فمثلا يقال له: إنَّ اسم **(كان)** مرفوع وخبرها منصوب؛ لأن **(كان)** فعل، يتطلب مرفوعًا يشبه الفعل ومنصوبًا يشبه المفعول. واسم **(إن)** منصوب وخبرها مرفوع؛ لأنها حروف وليست أفعالاً فغايرت الأفعال.

فيزول اللبس الحاصل في ذهن الناشئة بعد دراسة هذه الأمور دراسة نظرية تطبيقية؛ فالإنسان عدو ما يجهل، وأحيانا تكون المقاصد إجابات عن أسئلة تدور في ذهن الناشئة قد لا يحسنون التعبير عنها، ولكنها تدور في أذهانهم، فيكون بدء ذلك في المرحلة الإعدادية بصورة ابتدائية أولية يسيرة جدًّا، ولا يقال: إن هذا إرهاق لذهن الطالب!! فالطالب يتعلم التعليلات في جُلِّ العلوم الأخرى، بل يتعلم استنباط القوانين الرياضية والفيزيائية والمعادلات الكيميائية، فما ضره لو تعلم التعليل في اللغة العربية، وتعلم الاستنباط فيها كذلك؟!!

ثم في المرحلة الثانوية ومع بدء تشعب العلوم – فمادة العلوم مثلا تتشعب في المرحلة الثانوية إلى كيمياء وفيزياء وأحياء، والرياضيات إلى جبر وهندسة –بأنواعها التحليلية والفراغية والمستوية– وتفاضل وميكانيكا، ولكل فرع اختبار خاص به، ودرجات خاصة به، ونتيجة نهائية خاصة به تحدد نجاح الطالب أو رسوبه في ذلك الفرع– كذلك يرى البحث ضرورة تشعب مادة اللغة العربية –في المدارس التي لا تشعبها كما هو الحال في التعليم العام في جمهورية مصر العربية؛ بخلاف التعليم الأزهري– إلى قواعد: وتشمل علمي النحو والصرف، ودراسات أدبية: وتشمل البلاغة والأدب وتاريخه والنقد الأدبي، ودراسات اطلاعية: وتشمل موضوعات القراءة والقصة المقررة؛ وفي هذه المرحلة يمكن إلقاء مزيد ضوء على فكرة المقاصد النحوية، وأقسامها، ودراستها ضمن منهج النحو والصرف بشكل أكثر بسطًا عنه في المرحلة الإعدادية، وكونها من ميسرات النحو العربي.

الخاتمة

﴿الْحمدَ للَّه الَّذي هَدَانَا لهَذَا وما كُنَّا لنَهْتَدي لَولَا أَنْ هَدَانَا اللَّه﴾ (الأعراف: ٤٣)، وبعد أن وصل البحث إلى نهايته أسأل الله أن يكون قد وفق إلى ما ذهب إليه، وأن يكون حجرًا في صرح خدمة لغة القرآن وشريعة الرحمن.

ويعرض بعد ذلك البحث أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها.

أولا: النتائج:

١. لم يدرس النحاة الأوائل –رحمهم الله تعالى– المقاصد النحوية لمجرد المتعة والرياضة العقلية، بل كانت لهم أغراض تعليمية أخرى من تلك المقاصد؟

٢. اختلفت أقسام المقاصد النحوية قوة وضعفًا؟ ومن الممكن أن تتضام المقاصد المختلفة في المسألة الواحدة بغية الوصول إلى المقصود.
٣. قد وظف النحاة الأوائل المقاصد النحوية بشكل تربوي منهجي رصين في تعليم طلاب العلم في عصورهم المختلفة، مراعين الفروق بين مستويات الطلاب ومراحل طلبهم.
٤. اختلفت طرق ووسائل توظيف النحاة الأوائل لمقاصدهم في تيسير وتسهيل وتقريب النحو للمتعلمين في عصورهم.
٥. يمكن –في القرن الحادي والعشرين– توظيف تلك المقاصد النحوية في تيسير النحو العربي للمتعلمين سيرًا على سنن القدماء، وقد عرض البحث مقترحات في هذا الشأن.

ثانيًا: التوصيات:

١. يوصي البحث بتوظيف المقاصد النحوية في تيسير النحو وتسهيله وتقريبه للمتعلمين في المراحل التعليمية المختلفة؛ وفق ما جاء في مباحثه ومطالبه، أو بأي صورة أخرى تخدم الغرض.
٢. يوصي البحث بالعمل على إعداد موسوعة مقاصدية نحوية على غرار المقاصد الشرعية؛ تسهيلًا على طلاب علم النحو في كافة المراحل والمستويات؛ فهذه المقاصد توفر لهم من الجهد والوقت في التحصيل، ويمكن أن تنهض بهذه الموسوعة بعد أو إحدى الجامعات أو المجامع اللغوية.
٣. يوصي البحث بتكثيف الدرس المقاصدي النحوي؛ تمهيدًا لإعداد تلك الموسوعة المقاصدية النحوية، ومن الممكن توجيه طلاب الجامعات لتتضافر جهودهم من خلال إعداد رسائلهم العلمية وأبحاثهم في المراحل العليا من الدراسة للتوطئة لتلك الموسوعة.
٤. يوصي البحث بتناول بعض المقررات النحوية في التعليم العام بجمهورية مصر العربية –وما شابهه من التعليم المدني غير الشرعي– في البلاد العربية والإسلامية للمتون القديمة وشروحها، وألا يكون المقرر مقتصرًا على المؤلفات الحديثة فقط؛ لينهل الطالب –غير المتخصص– النحو من مصادره الأصيلة الصافية؛ ويتعرف أكثر على مقاصده من خلال تلك المصادر.

وأخيرا فهذا جهد المقل، فما كان من خطأ أو سهو فمن نفسي وما كان من توفيق وإحسان فمنة من الرحمن

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ ما اسْتَطَعْتُ وما تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (هود: ٨٨)

المصادر والمراجع

١. **الاجتهاد المقاصدي: حجيته.. ضوابطه.. مجالاته:** للدكتور/ نور الدين بن مختار الخادمي، كتاب الأمة، جمادة الأولى ١٤١٩هـ، السنة الثامنة عشرة.
٢. **الإحكام في أصول الأحكام:** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي

القرطبي الظاهري، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣. **الإصباح في شرح الاقتراح:** للدكتور/ محمود فجال، مطبوع بهامش **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله:** للسيوطي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.

٤. **الأصول في النحو:** لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٥. **الاقتراح في أصول النحو وجدله:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيرو تي، دم شق، الطب عة الثان ية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٦. **إيجاز التعريف في علم التصريف:** لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٧. **الإيضاح في علل النحو:** لأبي القاسم الزجاجي، مكتبة دار العروبة، تحقيق: مازن مبارك.

٨. **البحر المحيط في أصول الفقه:** لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٩. **بداية المجتهد ونهاية المقتصد:** لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، دار الحديث – القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م.

١٠. **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي:** لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي، وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

١١. **التقرير والتحبير:** لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له: ابن الموقت الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٢. **توضـيح المقاصـد والمسـالك بشـرح ألفية ابن مالك:** لأبي محمـد بـدر الـدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيـق : عبـد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات فـي جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعـة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٣. **حاشـية الـروض المربـع شـرح زاد المستقنع:** لعبد الرحمن بـن محمـد بـن قاسم العاصمي الحنبلي النجـدي، الطبعـة: الأولى – ١٣٩٧ هـ.

١٤. **حجة الله البالغة:** لأحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـالشاه ولـي الله الـدهلوي، تحقيق: السيد سابق، دار الجيل، بيـروت – لبنان، الطبعـة الأولـى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م،

١٥. **الخصائص:** لأبي الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد علـي النجار.

١٦. **الذب عن مذهب الإمام مالك:** لأبي محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الـرحمن النفزي، القيرواني، المـالكي، تحقيـق: د. محمد العلمي، مراجعة: د. عبـد اللطيـف الجيلاني، ذ. مصـطفى عكلـي، الناشـر: المملكة المغربيـة – الرابطـة المحمديـة للعلماء – مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث – سلسـلة نـوادر التـراث (١٣)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

١٧. **رسائل الجاحظ:** لأبي عثمان عمرو بـن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هـارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٨. **رفع النقاب عن تنقيح الشهاب:** لأبـي عبد الله الحسين بـن علـي بـن طلحـة الرجراجي ثم الشوشاوي السِّمْلالي، تحقيق: د. أَحْمَد بن محمَّد السراح، د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، أصل هـذا الكتـاب: رسالتي ماجستير، الناشر: مكتبـة الرشـد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٩. **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:** لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجمـاعيلي المقدسـي ثـم الدمشقي الحنبلـي، الشـهير بـابن قدامـة المقدسي، مؤسسة الريّان للطباعة والنشـر والتوزيع، الطبعـة الثانيـة ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.

٢٠. **سر صناعة الإعراب:** لأبي الفتح عثمان

بن جني، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، تحقيق: الدكتور/ حسن هنداوي.

٢١. **سنن أبي داود:** لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٢. **سنن الترمذي:** لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٢٣. **شرح ابن عقيل:** لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، دار الفكر، سوريا، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٤. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** لعلي بن محمد الأشموني، ضمن **حاشية الصبان:** دار الفكر، د.ت.

٢٥. **شرح التسهيل:** لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٢٦. **شرح التصريح على التوضيح:** أو **التصريح بمضمون التوضيح في النحو:** لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٢٧. **شرح التلقين:** أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي، تحقيق: سماحة الشيخ محمَّد المختار السّلامي، دار الغرب الإِسلامي، الطبعة

٢٨. الأو**شرح الكافية الشافية:** لجمال الدين بن مالك، نشر مركز البحث العلمي وحياء التراث الإسلامي في مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي.

٢٩. **شرح قطر الندى:** لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣٠. **صحيح مسلم:** لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد

فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربـــي – بيروت.

٣١. **ظـــاهرة قيـــاس الحمـــل فـــي اللغـــة العربية:** للدكتور/ عبد الفتاح حســـن علـــى البحة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٢. **العربيـــة الصـــحيحة "دليـــل الباحـــث إلـى الصـواب اللغوي":** للـــدكتور/ أحمـــد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة..

٣٣. **علل النحو:** لمحمد بـــن عبـــد الله بـــن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق، تحقيـــق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعـــة الأولـــى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٣٤. **فتح القدير:** لمحمـــد بـــن علـــي بـــن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيـــروت، الطبعة الأولى – ١٤١٤ هـ.

٣٥. **الفـــروق = أنـــوار البـــروق فـــي أنـواء الفروق:** لأبـــي العبـــاس شـــهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبـــد الـــرحمن المالكي الشهير بالقرافي، عالم الكتب.

٣٦. **الفوائـــد المحويـــة فـــي المقاصـــد** لجمال الدين محمد بن عبد الله بـــن مالـــك الجياني الطائي، تحقيق ودراسة: وداد يحيى لال، رسالة ماجستير بجامعـــة أم القـــرى، ١٤٠٥هـ–١٤٠٦هـ.

٣٧. **القياس في الدرس اللغوي "بحث في المنهج":** للدكتور/ طاهر سليمان حمـــودة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

٣٨. **الكتاب:** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

٣٩. **اللبـــاب فـــي علـــل البنـــاء والإعـــراب:** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبـــري، دار الفكـــر، دمشـــق، الطبعـــة الأولـــى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، تحقيق: الدكتور/ عبـــد الإله النبهان.

٤٠. **لسان العرب:** لمحمد بـــن مكـــرم بـــن منظور الإفريقي المصـــري، دار صـــادر، بيروت، الطبعة الأولى.

٤١. **مسائل خلافية في النحو:** لأبي البقـــاء عبد الله بن الحسين بن عبـــد الله العكبـــري البغدادي محب الدين، تحقيق: محمد خيـــر الحلواني، دار الشرق العربي – بيـــروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٤٢. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** لجمال الدين بن هشـــام الأنصـــاري، دار الفكـــر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م، تحقيـــق: الدكتور/ مازن مبارك، ومحمد علي حمـــد

الله.

٤٣. **المفصل في صنعة الإعراب:** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار ومكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣، تحقيق : الدكتور/ علي بو ملحم.

٤٤. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٥. **مقاصد الشريعة الإسلامية:** لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٤٦. **مقاييس اللغة:** لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٤٧. **المقتضب:** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة.

٤٨. **مقدمة ابن خلدون:** لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م.

٤٩. **من أوهام المثقفين في أساليب العربية:** للدكتور/ أحمد محمد عبد الدايم، جمع وترتيب: عبد الحميد عبد المبدي أحمد، دار الأمين، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٥٠. **المنخول في تعليقات الأصول:** لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي أبي حامد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ، تحقيق : الدكتور/ محمد حسن هيتو.

٥١. **المُهَذَّبُ في عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ المُقَارَنِ:** للدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، دار النشر، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م **الموافقات:** لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٥٢. **النحو الوافي:** للشيخ/ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة.

٥٣. **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي:** للدكتور أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية – ١٤١٢

هـ – ١٩٩٢م.

٥٤. **نفـائس الأصـول فـي شـرح المحصـول:** لشهاب الدين أحمد بن إدريـس القرافـي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجـود، علـي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

همع الهوامع: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة التوفيقية، مصر، تحقيق: عبد الحميد هنداوي.